الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الأحد 18 جمادى الآخرة 1442 هـ/31 يناير 2021 – السنة الرابعة عشر – العدد 3721

الوسط

Sunday 31th January 2021 - 14 th year - Issue No.3721

النفط الكويتي يرتفع إلى 54.89 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 4 سنتات بنهاية تداولات، أمس الجمعة. وأوضحت وكالة أنباء الكويت "كونا"، أمس السبت، أن سعر برميل النفط الكويتي سجل 45.89 دولار بنهاية تداولات، أمس الجمعة، مقابل 54.85 دولار في تداولات، الخميس الماضي، وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، ارتفعت العقود الآجلة لخام "برنت" 25 سنتا، لتبلغ 55.35 دولار للبرميل، في حين زادت العقود الآجلة لخام "نايمكس" 7 سنتات، لتسجل 52.36 دولار للبرميل.

نحو 32 بالمئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2020

«الشال»: 12.119 مليار دينار عجزاً محتملاً في الموازنة

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن مسودة مشروع موازنة السنة المالية 2021/2022 : نشر الإعلام المحلي تقدير وزارة المالية للنفقات والإيرادات العامة لمسودة موازنة السنة المالية 2021/2022، وتشير الأرقام المنشورة إلى حجم للنفقات العامة بنحو 23.048 مليار دينار كويتي، وإلى تقدير حجم الإيرادات العامة بنحو 10.929 مليار دينار كويتي، من ضمنها نحو 9.127 مليار دينار كويتي إيرادات نفطية أو ما نسبته نحو 83.5% من جملة الإيرادات المقدرة. وقدرت الوزارة سعراً لبرميل النفط الكويتي بحدود 45 دولار أمريكي أو أعلى بنحو 50% عن تقديرات شهر أغسطس 2020، ورغم ذلك، بلغ حجم عجز الموازنة المحتمل نحو 12.119 مليار دينار كويتي أو نحو 32% من حجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2020. وارتفاع النفقات العامة المقدرة من 21.555 مليار دينار كويتي للسنة المالية الحالية إلى أكثر قليلاً من 23 مليار دينار كويتي، يعني نمو النفقات العامة بنحو 6.9%، وهو إتجاه مناقض ومسار معاكس لسياسات الإصلاح المالي الموعودة.

وتوزيع النفقات العامة على أبواب الموازنة المختلفة هو نفس التوزيع التقليدي، أو نحو 85% ضمنها إنفاق جاري، والـ15% الأخرى والتي سميت بالإنفاق الرأسمالي، والأخيرة لا تعريف لها ولا علاقة تربطها بالأهداف المعلنة للتنمية، ولا بعدد فرص العمل المستدامة المواطنة التي يمكن أن تخلقها. وبينما القلق يشمل معظم المراقبين لسياسة الحكومة المالية، سواء في الداخل أو الخارج، إن من زاوية عجزها عن مواجهة أزمة السيولة، أو من زاوية إفتقارها للإبداع في وضع تصور متوسط الأجل لإطفاء حريق المالية العامة، إلا أن كل ما فعلته هو تبني نفس سياسات زمن رواج أسعار النفط. الفارق، أن ذلك لم يكن خيار، فالكل بات يعرف أنها تتحايل للسحب المباشر أو غير المباشر من إحتياطي الأجيال القادمة، و يعرف أن كل همها شراء بضعة شهور وربما سنة لعل ذلك يمنحها بعض الإستمرار. ونحن نعتقد إجتهاداً، بأن ما شجعها على الإستمرار في شراء وقت خطر، هو إحتمال بأن سنة 2020 كانت سنة جيدة، حققت في إستثمارات إحتياطي الأجيال القادمة عائداً مرتفعاً بسبب رواج أسعار الأصول كما ورد في إشارة لوزير المالية، ولكنه رواج غير مستدام وهو مجرد نتيجة للسياسات النقدية بالغة التوسع وعمليات التيسير الكمي. ويبدو أن الحكومة فضلت أن ترهن مستقبل البلد للمخاطر وتقويض إحتمال الإستدامة بتقديم هدف قصير جداً يتعلق بالمناورات السياسية في ظل أجواء إحتقان سياسي داخلي، ولكن تكلفته على المدى المتوسط لن تكون محتملة.

ونظل نأمل بأن السبب في إستعجال الحكومة في الإعلان عن مشروع الموازنة، هو إحترام المهلة الدستورية لذلك الإعلان، وأن الإعلان جاء من حكومة مهمتها تصريف العاجل من الأمور، بما يعنيه ذلك من إحتمال قيام الحكومة القادمة بمراجعة جوهرية للمشروع وتقديم بديل يوحي بجدية تبني سياسات إصلاح مالي وإقتصادي، ومن المؤكد أن هكذا حكومة لا يفترض أن يسمح لها بالإقتراض.

5.864 مليار دينار إيرادات نفطية فعلية بنهاية ديسمبر 2020

ورد في تقرير الشال الاسبوعي الصادر عن تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة – ديسمبر 2020 : تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة لغاية نهاية شهر ديسمبر 2020 والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر التاسع من السنة المالية الحالية 2020/2021 بلغت نحو 6.906 مليار دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 92.1% من جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 7.503 مليار دينار كويتي.

وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية حتى 31/12/2020 نحو 5.864 مليار دينار كويتي أي بما نسبته نحو 104.2% من الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 5.628 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 84.9% من جملة الإيرادات المحصلة. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 37.8 دولار أمريكي للشهور التسعة الأولى من السنة المالية الحالية 2020/2021. وتم تحصيل ما قيمته نحو 1.042 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ نحو 115.780 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها نحو 1.874 مليار دينار كويتي، أي أن المحقق إن إستمر عند هذا المستوى، سيكون أدنى للسنة المالية الحالية بكاملها بنحو 484.978 مليون دينار كويتي عن ذلك المقدر.

وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 21.555 مليار دينار كويتي، وصرف فعلياً –طبقاً للنشرة– حتى 31/12/2020 نحو 10.194 مليار دينار كويتي وتم الإلتزام بنحو 2.109 مليار دينار كويتي وباتت في حكم المصروف، لتصبح جملة المصروفات – الفعلية وما في حكمها– نحو 12.303 مليار دينار كويتي، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات نحو 1.367 مليار دينار كويتي. ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة مؤداها أن الموازنة في نهاية الشهر التاسع من السنة المالية الحالية قد سجلت عجزاً بلغ نحو 5.397 مليار دينار كويتي، إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماده، علماً بأن معدل الإنفاق الشهري سوف يرتفع كثيراً مع نهاية السنة المالية. وحجم العجز مع نهاية السنة المالية يعتمد أساساً على معدل أسعار النفط وإنتاجه لما تبقى من السنة المالية الحالية، أي الشهور الثلاث المتبقية، والأسعار حالياً فوق مستوى الـ50 دولار أمريكي للبرميل.

ولو إفترضنا أن معدل سعر برميل النفط الكويتي للشهور الثلاث الباقية من السنة المالية الحالية (يناير–مارس) سوف يستقر حول 52 دولار أمريكي للبرميل، فسوف يرتفع بمعدل سعر برميل النفط الكويتي لكامل السنة المالية الجارية إلى نحو 41.4 دولار أمريكي. وعليه، سوف يبلغ مجمل الإيرادات النفطية لكامل السنة المالية نحو 8.4 مليار دينار كويتي، ومع إضافة الإيرادات غير النفطية المقدرة بنحو 1.9 مليار دينار كويتي، سوف تبلغ جملة الإيرادات نحو 10.3 مليار دينار كويتي. ومع افتراض عدم تحقيق وفر بمجمل المقدر في الموازنة للمصروفات العامة، نقدر لرقم العجز المالي أن يبلغ نحو 11.3 مليار دينار كويتي، أو نحو 27.6% من حجم الناتج المحلي الإجمالي عن عام 2019، وأعلى قليلاً للحجم المتوقع للناتج عن عام 2020.

الدخان: ليس بغريب على أبناء الكويت خدمة وطنهم أثناء المحن

«الكويتية» تكرّم الجهات المشاركة في عمليات الإجلاء

في إطار سعيها الدائم لتقدير شركائها في النجاح ، كرّمت شركة الخطوط الجوية الكويتية، الجهات والشركات المشاركة والمساهمة في العمليات الخاصة برحلات الشركة لإجلاء المواطنين العائدين من الخارج في العام 2020 خلال أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، حيث كرّم الجهات المشاركة رئيس مجلس إدارة الشركة الكابتن علي محمد الدخان، برفقة الرئيس التنفيذي بالوكالة عادل الصانع وقد حضر التكريم عضو مجلس الإدارة خالد السويفان وعدد من قيادات الشركة.

وخلال كلمته أثناء حفل التكريم، قال رئيس مجلس الإدارة الكابتن علي الدخان: "يسر الخطوط الجوية الكويتية تكريم الجهات والشركات المساهمة في دعم عمليات الشركة الخاصة برحلات إجلاء المواطنين الكرام أثناء جائحة فيروس كورونا وذلك تنفيذاً للأوامر السامية من القيادة السياسية بعودة أخواننا واخواتنا المواطنين إلى أرض الوطن ، الأمر الذي أدى بشكل كبير إلى نجاح تلك العمليات حسب المخطط له، كما أن ذلك ليس بغريب على أبناء الكويت في خدمة وطنهم الغالي أثناء المحن وفي الشدائد فهم دائماً سنداً في المهمات الوطنية". واضاف الدخان: "يعد هذا التكريم مجرد عنوان لإيضاح نشاط الجهات المساهمة للمجتمع وتسليط الضوء عليهم وعلى مساهماتهم وجهودهم الجليلة والحثيثة، حيث قاموا بالتعاون مع الخطوط الجوية الكويتية بتأدية المهام المنوطة بهم والمساهمة في تنفيذ أكبر خطة إجلاء للمواطنين الكويتيين بكل إخلاص وتفاني وروح وطنية اتسمت بالجدية والاحترافية والدقة على مدار الساعة ليلاً ونهاراً". وتقدم الدخان بالشكر الجزيل لتلك الجهات حيث قال: " بإسمي ونيابة عن أخواني اعضاء مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية أتقدم لكم بخالص الشكر والتقدير على مجهودكم الملموس ، مؤكداً لكم دائماً وابداً ان الخطوط الجوية الكويتية تفخر بالجهات المساندة لها في تأدية مهامها ". واختتم الدخان كلمته قائلاً : "لا يسعني إلاّ أن أشيد وأشكر الجهود الكبيرة التي قامت بها كوادر شركة الخطوط الجوية الكويتية بكافة قطاعاتها التشغيلية والمساندة وإداراتها التنفيذية أثناء رحلات الاجلاء والتي هي ليست بغريبة أبداً على أبناء وبنات الطائر الازرق الذين يثبتون يوماً بعد يوم جودتهم ونجاحهم في مثل هذه الظروف، راجيين من الله للجميع كل التوفيق والنجاح".

تكريم ندى بورسلي

لمواجهة تطورات الأوضاع

قطاع المصارف المحلي راكم مخصصات عالية تكفي لبناء «مصدات»

ذكر تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن بيان بنك الكويت المركزي حول توزيعات الأرباح : بتاريخ 2020/06/10 صدر بيان إتحاد مصارف الكويت الذي نص على تحذير مسبق حول إحتمال عدم قيام البنوك بتوزيع أرباح نقدية عن عام 2020، وكان إتحاد مصارف الكويت ينقل تعليمات بنك الكويت المركزي إبان إقرار إجراءات دعم للقطاع المصرفي لحمايته من إنتقال تداعيات أزمة "كوفيد19–" إليه. كان التحذير يومها صحيح ويحكمه منطق وهو أن لجوء البنوك للإفادة من الدعم ومصدره أموال عامة سوف يكون سبب لتحقيقها نتائج مالية أفضل، وتحويل تلك النتائج إلى مساهميها عن طريق التوزيعات النقدية غير جائز وغير عادل لأنها من أموال دعم يملكها كل الناس. ما لم يكن صحيح يومها هو إخراج البيان في مصدره وتوقيته، كان يفترض أن يكون مصدره رسمي ومن بنك الكويت المركزي، وكان يفترض أن يكون توقيته سريعاً قبل تسرب الخبر، وبعد إغلاق البورصة.

وصدر بيان لبنك الكويت المركزي الأسبوع الفائت يسمح للبنوك بتوزيع أرباحاً نقدية عن عام 2020، وهو تسامح مشروط بعدم إستفادة البنك من أموال دعم، ومشروط بسلامة أوضاع البنك المالية. ونعتقد إجتهاداً بأن غالبية البنوك سوف تجتاز شرط عدم الإفادة من أموال دعم بشكل مباشر أو غير مباشر وبدايته كانت إعلان توزيعات كلاً من بنك الكويت الوطني وبنك بوبيان، كما يبدو من محتوى البيان أن هناك شعور بالإطمئنان إلى سلامة الأوضاع المالية لمعظم البنوك. وكما ذكرنا في تقرير سابق لنا، بأن بنك الكويت المركزي، وهو مؤسسة شديدة التحفظ، طالب البنوك بزيادة كبيرة في مخصصاتها، والبيانات المالية لها حتى شهر سبتمبر 2020 تؤكد ارتفاع مصروف المخصصات عن الفترة المماثلة من عام 2019 بنحو 56.4%. ذلك يعني أن قطاع المصارف المحلي قد راكم مخصصات عالية تكفي لبناء مصدات لمواجهة تطورات الأوضاع إن جاءت غير مواتية، ويبدو أن أسوأ ما في أزمة "كوفيد19–" من زاوية تأثيراتها الاقتصادية على العالم، قد أصبح خلفنا.

والبنوك التي قد لا تجتاز إختبار مراجعة وتحليل بياناتها المالية، سوف تكون قليلة إن وجدت، وهي تلك التي عجزت عن الحفاظ على نمو نشاطها الإئتماني ومؤشراتها المالية عند الحد الأدنى المطلوب رغم خفض المتطلبات الرقابية، أو تلك التي لم تحقق أرباح حتى تقوم بتوزيعها.

وقد يبدو أن هناك تناقض بين بيان إتحاد مصارف الكويت الذي إعتمد على تعليمات بنك الكويت المركزي في يونيو 2020، وبيان 23 يناير 2021 حول إمكانية توزيع أرباح نقدية عن عام 2020، ونحن لا نعتقد بوجود أي تناقض، فالأول مشروط وتحوطي، والثاني لا يلغي الشروط ويتعامل مع واقع الأوضاع وليس إحتمالاتها. ومن المؤكد أن معايير مهنية ومعلنة هي ما سوف يفصل ما بين السماح لبنك وعدم السماح لآخر بتوزيع أرباح، ولكن، الأهم هو أن البيان، ورغم الظروف المحلية الصعبة، يؤكد سلامة أوضاع كل القطاع المصرفي.

بإعتبارها مبادرة متميزة من مبادرات «المركزي»

«المتحد» يدعم حملة «لنكن على دراية»

جهاد الحميضي

شاركت الرئيس التنفيذي بالوكالة للبنك الأهلي المتحد جهاد الحميضي في فعاليات المؤتمر الصحافي الخاص بإطلاق الحملة التوعوية المصرفية «لنكن على دراية»، والتي تأتي بمبادرة من بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت بهدف تسليط الضوء على حقوق العملاء وتوعيتهم بدور القطاع المصرفي وكيفية الاستفادة من الخدمات المتنوعة التي تقدمها البنوك.

وأكدت الحميضي في بيان صحافي على دعم البنك الأهلي المتحد لحملة «لنكن على دراية»بإعتبارها مبادرة متميزة من مبادرات بنك الكويت المركزي الرامية إلى تعزيز مستوى الوعي المالي والتوعية المصرفيةوتعزيز الثقافة المالية المجتمعية بما ينعكس علي زيادة حماية العملاء ضد أي مخاطر محتملة من جهة وتعزيز ثقتهم في المؤسسات المصرفية من جهة أخري.

وأوضحت الحميضيأن البنك الأهلي المتحدسوف يعمل على مساندة الحملة منخلال جميع وسائل التواصل الخاصة بالبنك بما يحقق انتشار واسع لرسالة وأهداف الحملة ويضمن تفاعل الجمهور مع مضمونها، وأشادت بدور الحملة في تعزيز ثقافة الادخار لدى أكبر عدد ممكن من مختلف شرائح المجتمع وحثهم التعامل مع القطاع المصرفي بما يسهم في تحقيق الشمول المالي .

أداء البورصة الكويتية في 2020 تراجع على مستوى الإقليم

ورد في تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن أهم الملكيات العامة في "بورصة الكويت" 2020 : كان أداء بورصة الكويت في عام 2020 متراجعا على مستوى الإقليم، ومتراجعا أيضا على مستوى بورصات العالم، ونشر "مركز الجمان" تفاصيل ملكيات معلنة لعدد من المؤسسات العامة، وقمنا بإحتساب أثر الأداء السلبي للبورصة على محافظ أهم أربع من المؤسسات العامة في حدود المعلن عن ملكياتها، وتراجعات القيمة تحكمها حركة الأسعار وحركة نسبة الملكية.

وأكبر قيمة للملكيات المعلنة كانت لـ "الهيئة العامة للإستثمار" التي ارتفع عدد ملكياتها إلى 9 شركات مدرجة في نهاية عام 2020 مقارنة بـ 8 شركات في نهاية عام 2019 بإضافة شركة "شمال الزور الأولى للطاقة والمياه" التي أصبحت مدرجة في البورصة، وتراجعت قيمة ملكياتها في تلك الشركات من نحو 2.260 مليار دينار كويتي، إلى نحو 2.147 مليار دينار كويتي مع إقفالات نهاية عام 2020، أي حققت تراجعا في قيمة إستثماراتها بنسبة 5% وبحدود 113 مليون دينار كويتي أي أقل من نسبة تراجع مؤشر البورصة العام. ساهم سهم "بيتك" بأعلى تراجع وبنحو 110.1 مليون دينار كويتي من التراجع في تلك القيمة، وساهمت "الشركة الكويتية للإستثمار" بثاني أعلى تراجع وبنحو 12.2 مليون دينار كويتي من تلك القيمة، وساهم "بنك وربة" بثالث أعلى تراجع بنحو 11.3 مليون دينار كويتي من تراجع القيمة، بينما ساهمت شركة "زين" بنحو 7.2 مليون دينار كويتي من ارتفاع تلك القيمة، وساهمت 5 شركات من أصل الـ 9 شركات بخسائر في القيمة بنحو 137.4 مليون دينار كويتي.

ولم تكن مساهمة "المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية" في قيمة إستثماراتها في بورصة الكويت بعيدة عن حجم مساهمة "الهيئة العامة للإستثمار"، ولكن انتشارها أوسع وشملت 33 شركة. وكانت قيمة إستثمارات المؤسسة في نهاية عام 2019 بحدود 2.055 مليار دينار كويتي، وحققت تراجع في القيمة الرأسمالية بنسبة 14.4% أي أعلى من تراجع المؤشر العام، وبلغت قيمة إستثماراتها في نهاية عام 2020 نحو 1.759 مليار دينار كويتي منخفضة بنحو 296 مليون دينار كويتي. وفي خلاصة، تراجعت أسعار 25 شركة ضمن محفظتها، بينما ارتفعت أسعار 5 شركات، إضافة إلى دخول إستثمار معلن في 4 شركات جديدة خلال عام 2020، وخروج شركة واحدة من استثمارات المحفظة. أكبر تراجع في القيمة ضمن محفظتها حققه "البنك الأهلي المتحد – البحرين" وكان بحدود 122 مليون دينار كويتي، تلاه "بنك الكويت الوطني" بإنخفاض بحدود 61.7 مليون دينار كويتي، ثم انخفاض "بيتك" بنحو 54.3 مليون دينار كويتي. ثالث المساهمات المؤثرة للمؤسسات العامة كانت "للهيئة العامة لشئون القصر"، وبلغت قيمة مساهماتها المعلنة في ثلاث شركات في نهاية عام 2019 نحو 604 مليون دينار كويتي، وبلغت مع نهاية عام 2020 نحو 555 مليون دينار كويتي بخسائر بحدود 8.1%. حقق الإستثمار في "بيتك" انخفاضا في القيمة الرأسمالية بنحو 47.9 مليون دينار كويتي أو بنسبة 8.1%.

رابع المساهمات لـ "الأمانة العامة للأوقاف"، ولديها مساهمتان معلنتان فقط، واحدة منهما رئيسية، وبلغت قيمة إستثماريها في نهاية عام 2019 نحو 420 مليون دينار كويتي، وبلغت في نهاية عام 2020 نحو 385 مليون دينار كويتي محققةً تراجعاً بحدود 8.3% وتراجعاً في القيمة الرأسمالية بحدود 35 مليون دينار كويتي، ضمنها نحو 33.4 مليون دينار كويتي مصدرها "بيت التمويل الكويتي".

ذلك يعني أن صافي الإنخفاضات في قيمة إستثمارات الجهات الأربع في أسهم الشركات المدرجة في "بورصة الكويت" بلغ نحو 493 مليون دينار كويتي، ونحو 87% من ذلك الإنخفاض في القيمة مصدره ثلاث شركات، هي "بيتك" و"الأهلي المتحد– البحرين" و"الوطني".